

الأردن ، أي على امتداد سهل إسرائيل الساحلي وفي النقب ، واقتراح بأن توكل رقابة السحوبات المائية وجمع البيانات إلى جهاز محايد (٣٥) .

تضمنت المقومات الفنية الأساسية للمشروع الموحد بناء سد في اليرموك العلوي بهدف تخزين ٣٠٠ مليون متر مكعب من المياه وإنتاج ١٥٠ مليون كيلووات ساعة من الطاقة الكهربائية سنويا ، وتخزين مياه فيضان اليرموك التي تراوح ٨٠ مليون متر مكعب سنويا في بحيرة طبريا ، ومن ثم تحويل هذه الكمية الأخيرة ، مضافا إليها حصة الأردن من مجرى نهر الأردن الرئيسي ، عن طريق قناة تمتد من بحيرة طبريا إلى العديسية ، لري الأراضي في الغور (٣٦) .

وبموجب التوزيع المعدل الذي جاء به جونستون ، يحصل لبنان على ٣٥ مليون متر مكعب من مياه الحاصباتي ، وتحصل سوريا على ٢٠ مليون متر مكعب من مياه بانياس إلى جانب ٢٢ مليون متر مكعب من المجرى الرئيسي لنهر الأردن العلوي ، بالقرب من بحيرة طبريا ، وأعطيت سوريا حصة إضافية مقدارها ٩٠ مليون متر مكعب من مياه اليرموك . وبالنسبة لما يبقى من مياه المشروع فإنه يوزع على النحو التالي : يحصل الأردن على ٧٢٠ مليون متر مكعب ؛ يأتي ٣٧٧ مليون متر مكعب منها من مياه اليرموك و ١٠٠ مليون متر مكعب من الأردن و ٢٤٣ مليون متر مكعب من جداول الأردن الجانبية ، وتحصل إسرائيل على ٢٥ مليون متر مكعب من مياه اليرموك بالإضافة إلى كل الباقي من الأردن العلوي (٣٧) . للتعرف على الاختلافات بين المشاريع الإقليمية ، راجع الخلاصة في الجدول (١) .

بصرف النظر عن النجاح الذي تحقق ، بقيت العقبتان الرئيسيتان ، وهما الرقابة الدولية وتحديد حصص المياه ، بدون حل . إذ أن إسرائيل أصرت خلال المفاوضات على معارضتها للمشروع الموحد بالنسبة لتوزيع حصص المياه وطالبت بـ ١٥٠ مليون متر مكعب أكثر من الكمية التي خصصت لها بموجب هذا المشروع . فضلا عن ذلك ، غلقت اعتبارت إسرائيل أن أي نوع من أنواع الرقابة من جانب هيئة الأمم المتحدة هو انتهاك لسيادتها . وفضلت ، بدلا من هذه الرقابة ، بأن يصار إلى إشراف مباشر من جانب مجموعة من مهندسي المياه المحايدين ، لقد مثل هذا الرفض رغبة إسرائيل في « التفاوض المباشر مع الدول العربية أملا في تغيير موقف هذه الدول من عدم الاعتراف بها » (٣٨) .

من ناحية أخرى ، ابتداء العرب يشكون في الأهداف السياسية لمقترحات جونستون ، خاصة بعدما أكد وزير الخارجية الأمريكية الراحل ، السيد جون فوستر داليس ، في خطاب ألقاه في ٢٦ آب سنة ١٩٥٥ ، أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك ، استعداد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للإسهام في تحقيق مشاريع التنمية المائية والري التي من شأنها أن تساعد على إعادة توطين اللاجئيين ، ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية في توطيد حدود دائمة بين إسرائيل وجيرانها بدلا من خطوط الهدنة ، كوسيلة لتحقيق السلام والهدوء في المنطقة (٣٩) . جاء هذا الخطاب ليؤكد مخاوف العرب من أهداف سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط وأدرك العرب بأن قبول المشروع يعني الوقوع في شرك أميركي يستهدف تصفية قضية اللاجئيين . أن هذا الأسلوب هو واحد من محاولات عديدة لحل النزاع العربي الإسرائيلي عن طريق التدابير الاقتصادية . وعلى ذلك لم يقبل العرب بالمشروع (٤٠) .

وفي النهاية ، اتخذت اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية خطوة إجرائية تقضي بأهالة المشروع الموحد إلى اللجنة الفنية التابعة للجامعة لزيد من الدراسة إلى